العنوان:	المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بين الواقع والمتوقع
المصدر:	مجلة الشؤون القانونية والقضائية
الناشر:	أحمدناه بوكنين
المؤلف الرئيسي:	محمود، الشيكر
المجلد/العدد:	ع18
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2024
الشهر:	ماي
الصفحات:	215 - 239
رقم MD:	1470671
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	IslamicInfo
مواضيع:	المشاريع التنموية، المبادرات الوطنية، التنمية البشرية، الاتفاقيات الدولية، المغرب
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/1470671

© 2026 المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو المنظومة.

للإستشهاد بهذا البحث قم بنسخ البيانات التالية حسب إسلوب الإستشهاد المطلوب:

إسلوب APA

محمود، الشيكر. (2024). المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بين الواقع والمتوقع.مجلة الشؤون القانونية والقضائية، ع18، 215 - 239. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/1470671

إسلوب MLA

محمود، الشيكر. "المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بين الواقع والمتوقع."مجلة الشؤون القانونية والقضائيةع18 (2024): 215 - 239. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/1470671

© 2026 المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو المنظومة.

المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بين الواقع والمتوقع

ذ. الشيكر محمود

طالب باحث بسلك الدكتوراه

بكلية العلوم القانونية والسياسية سطات

المبادرة الوطنية للتنمية البشرية هي مشروع تنموي انطلق رسميا بعد الخطاب الملكي المؤرخ 18 ماي 2005 وتستهدف تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للفئات الفقيرة في المغرب[1]، وكما قال الملك محمد السادس: "إن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية ليست مشروعا مرحليا، ولا برنامجا ظرفيا عابرا، وإنما هي ورش مفتوح باستمرار"[2].

ولقد جاءت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية كرهان للتأهيل المجتمعي على أساس مرجعي مفاده أن الإنسان هو أثمن رأسمال في التنمية، ومادام الإنسان هو محور تركيز جهود التنمية، فانه ينبغي توجيه هذه الجهود لتوسيع نطاق خياراته في جميع الميادين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فتتعزز خياراته حينما يكتسب الناس القدرات وتتاح لهم الفرص لاستخدامها....

وسنحاول الوقوف على المبادرة الوطنية للتنمية البشرية من خلال مطلبين، نتناول في الأول السياق العام للمبادرة ومرتكزاتها، بينما نخصص الثاني للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية بين إرادة التطبيق وإكراهات الواقع.

المطلب الأول: السياق العام للمبادرة ومرتكزاتها

إن المبادرة[3] الوطنية للتنمية البشرية[1] المعلن عنها في الخطاب الملكي المؤرخ في 18 ماي 2005، بالإمكان اعتبارها حدثا مجتمعيا له أكثر من معنى إن على المستوى السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي.

---

[1]- Maroc.ma

[2] الخطاب الملكي للملك محمد السادس بتاريخ 18 ماي 2005

[3] المبادرة في اللغة هي سبق إلى اقتراح أمر أو تحقيقه....

وقد تطور مفهوم المبادرة خلال السنوات الأخيرة فأصبحت المبادرة فكرة وخطة عمل تطرح لمعالجة قضايا المجتمع وتتحول إلى مشاريع تنموية قصيرة المدى وبعيدة المدى، وقد تكون المبادرة فردية أو جماعية.

فعلى المستوى السياسي المبادرة الوطنية للتنمية البشرية أصبحت البرنامج السياسي الرسمي المطلوب من الفاعل السياسي أن يتعامل معه بإيجابية، أما على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، فان السياسات العمومية المعتمدة اتسمت بالمحدودية وبتعدد الفاعلين العموميين خاصة في المجال الاجتماعي، وبتعدد أشكال التدخل والدعم، مما أفضى إلى محدودية في النتائج وهدر في الطاقات والموارد.

فالمبادرة الوطنية جاءت في سياق خاص تميز بفشل السياسات الاجتماعية وانتشار الفقر والبطالة كذلك تزايد الإملاءات الدولية في سياق العولمة (الفرع الأول)، وقد قامت المبادرة على مجموعة من الأولويات (الفرع الثاني).

الفرع الأول: السياق العام للمبادرة

يبقى السياق العام للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية محكوما من الناحية المنهجية باستحضار مستوييه الخارجي والداخلي، وكما هو الشأن بالنسبة للكثير من الظواهر السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، فان حدث المبادرة الوطنية للتنمية البشرية هو الآخر وفي الكثير من جوانبه العامة والخاصة لا يخرج عن التأثير المتبادل بين كل من المعطى الخارجي والمعطى الداخلي[2] .

---

[1] بدأ مفهوم التنمية البشرية بالتبلور والظهور مع نهاية الحرب العالمية الثانية، فقد خرج العالم بأسره من هذه الحرب مدمرا منهكا وبحاجة إلى التعمير وتطوير مختلف الأصعدة وفي مختلف الميادين.

ويقصد بالتنمية البشرية هي عملية من عمليات النهوض بالأفراد والشعوب من قبلا الحكومات والمؤسسات والشركات والأفراد ذوي المسؤولية عن طريق تحسين التعليم، وتقدير الذات ومعرفة الهدف من الحياة والطموح وتحسين ظروفهم المعيشية والصحية والتنمية البشرية بحسب وصف الأمم المتحدة لما هي التي تضمن للناس ثلاث أمور رئيسية وهي:

- الرعاية الصحية.
- الحصول على التعليم والمعرفة.
- الحياة اللائقة بالإنسان.

راجع: برنامج الأمم المتحدة الانمائي، تقرير التنمية البشرية، 2003.

[2] سعيد جفري وآخرون، المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، السياق العام، الأسس والآليات، القرارات والمهارات المطلوبة، الطبعة الثانية، 2007، الدار البيضاء، ص 7.

للوقوف على الأسباب التي كانت وراء المبادرة الوطنية للتنمية البشرية لابد من وضعها في السياق العام الذي ظهرت فيه وذلك بتناول الأسباب التي عجلت بإعلان هذه المبادرة سواء في إطارها الخارجي (الفقرة الأولى)، أو الداخلي (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: السياق الخارجي

تكمن الأسباب الخارجية التي كانت وراء بروز المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في عدة أسباب نجملها فيما يلي:

أولا: فشل سياسة التقويم الهيكلي

شكلت فترة السبعينات من القرن الماضي أحد المنعطفات الكبرى حيث سيتلقى الاقتصاد المغربي ضربة موجعة اضطرته إلى اللجوء للمؤسسات المالية الدولية، فالسياسة الحمائية التي انتهجتها بعض الدول حيال المنتجات المغربية وارتفاع أسعار المحروقات وتقلبات الأسواق الدولية وضرورة إعداد التراب الوطني والرغبة في توسيع الاستثمار كلها عوامل أدت بالدولة المغربية إلى الاقتراض ومنه إلى المطالبة من المؤسسات المقرضة بإعادة جدولة ديونها الخارجية.

وقد نتج عن هذه المفاوضات مع المؤسسات المقرضة تبني الدولة المغربية لبرنامج يتوخى تقويم الاقتصاد وفق برنامج مسطر من طرف خبراء دوليين بهدف تحقيق نتيجتين هما التوازن والنمو، حيث اتخذت برامج التقويم الهيكلي المبرمجة مع صندوق النقد الدولي سنة 1983 والبنك العالمي سنة 1984 الجانب الاقتصادي كأساس للتنمية الاجتماعية.

لقد سعى برنامج التقويم الهيكلي لصندوق النقد الدولي إلى تخفيض نفقات التسيير الشيء الذي تم ترجمته بمجموعة من الإجراءات كإلغاء الدعم للمواد الأساسية والحد من التوظيفات على صعيد الميزانية العامة للدولة، والنقص من الاستثمارات خاصة تلك ذات الطابع الاجتماعي، وذلك بالتوجه للقطاعات المرتبطة بالسوق الخارجية مثل الصادرات الفلاحية والسياحة، بيد أنهما انهارتا في ظل غياب سوق داخلية بديلة فوجدنا أنفسنا ننتج ما لا نستهلك

ونستهلك ما لا ننتج، الشيء الذي نتج عنه تفاوت صارخ بين ما هو اجتماعي وما هو اقتصادي، مما أدى إلى أزمة اجتماعية حقيقية مازال المغرب يعاني انعكاساتها إلى يومنا هذا[1].

ثانيا: الوفاء بالالتزامات الدولية

لقد انخرط المغرب منذ استقلاله في المنظومة الحقوقية الدولية عبر المصادقة على الاتفاقيات الدولية تحت لواء الأمم المتحدة رغبة منه في إبراز مدى تشبثه العميق بمبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان والحرية.

ويعتبر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لسنة 1948 أهم مرجع دولي يكرس مكانة الفرد في المجتمع، والمتجسدة في تمتيعه بكل الحقوق الكونية المتعارف عليها، وقد تكرس ذلك بصدور العهدين الدوليين للحقوق المدنية والسياسية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية[2].

وقد تزايد وعي المجتمع الدولي بأهمية الربط بين حقوق الإنسان والتنمية لاسيما مكافحة الفقر، مما أفضى إلى صدور إعلان الحق في التنمية عن الأمم المتحدة في 4دجنبر1986 الذي يرتكز على المادة 25 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان التي تنص على أن لكل إنسان الحق في مستوى من المعيشة كاف للمحافظة على الصحة والرفاهية له، ولأسرته، وعلى ضرورة تمتعه بالخدمات الاجتماعية الأساسية، كما نص كذلك العهدان الدوليان على ضرورة تمتع كل إنسان بتلك الحقوق، خاصة العهد الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية[3].

وقد توالت بعد ذلك النصوص والقرارات الصادرة عن المنتظم الدولي بوثيرة متسارعة مما يدل على أن مكافحة الفقر وتحقيق التنمية أصبحت هاجسا للمجتمع الدولي ولذلك تم إدراجها ضمن برنامج عمل فيينا لسنة 1993 والقمة العالمية للتنمية الاجتماعية المنعقدة سنة1995

[1] محسن البلاوي، المبادرة الوطنية للتنمية البشرية ودور الجماعات المحلية، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون العام، جامعة الحسن الثاني، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية المحمدية، السنة الجامعية 2007/2006 ص 21.

[2] رشيد البوني، رهان الحكامة الأمنية في حماية البيئة الاجتماعية على ضوء سياسة المدينة، مرجع سابق، ص 125.

[3] الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر في 10 دجنبر 1948.

وإعلان الألفية للتنمية، والعشرية الأممية للقضاء على الفقر 1997-2006 ليصير بذلك واجبا أخلاقيا اجتماعيا وسياسيا واقتصاديا[1].

ولقد جعل إعلان الألفية التصدي للفقر من أولويات جدول أعماله حيث أعاد التأكيد على أن الحد من الفقر هو الهدف الإنمائي الشامل، كما سلم بالارتباط بين الفقر المدقع وحقوق الإنسان، وأكد على أن الفقر والإقصاء الاجتماعي يمثلان انتهاكا لكرامة الإنسان، بل وللحق في الحياة أحيانا[2].

ثالثا: العولمة

تعتبر العولمة مرحلة مهمة من مراحل تطور الفكر البشري، فهي مرحلة حضارية تنشطها وتسيرها بالخصوص الدول العظمى الغنية والمتطورة علميا وتقنيا وماليا على حساب فقر وحاجيات الدول المتخلفة، فالعولمة بشكل تمظهرها الحالي سياسيا واقتصاديا وثقافيا ليست سوى شكل جديد من أشكال السيطرة والهيمنة[3].

وقد فرضت العولمة باعتبارها ظاهرة متعددة الجوانب والأبعاد توجهاتها على الدول فإما أن تنخرط في قاطرتها بغض النظر عن إيجابياتها وسلبياتها رافعة بذلك التحدي الذي تفرضه، وإما أن تقف متفرجة حول تسارع الأحداث وتطور المجتمعات.

والمغرب باعتباره من الدول النامية أصبح مجبرا على التعامل مع هذا المعطى بنوع من الذكاء والإيجابية، تعامل يمزج بين الانخراط الإيجابي الذي يحفظ له نوع من التنافسية وبين التحفظ الذي لا يفصله عن مسايرة التطور العالمي، وقد حدد المغرب توجهه هذا من خلال اتفاقية التبادل الحر بين المغرب والولايات المتحدة الأمريكية التي ستلغي الحواجز الجمركية المقيدة للنشاط الاقتصادي والتجاري بين البلدين، وكذا إلغاء الحواجز الجمركية مع الاتحاد الأوربي في أفق 2010[4] .

---

[1] المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان "التقرير السنوي عن حالة حقوق الإنسان بالمغرب لسنتي 2005 و2006 .

[2] إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية الصادر في دجنبر 2000 .

[3] رشيد البوني، رهان الحكامة الأمنية في حماية البيئة الاجتماعية على ضوء سياسة المدينة، مرجع سابق، ص 128.

[4] محسن البلاوي، المبادرة الوطنية للتنمية البشرية ودور الجماعات المحلية، مرجع سابق، ص 24.

الفقرة الثانية: السياق الداخلي

يعاني المغرب من تخلف ملحوظ على مستوى البنية الاجتماعية والاقتصادية، مما ساهم بشكل مباشر في احتلال المغرب مراتب متدنية على مستوى التنمية البشرية، وعليه فإنه يمكن إجمال الأسباب الداخلية التي كانت وراء ظهور المبادرة الوطنية للتنمية البشرية فيما يلي:

أولا: العجز الاجتماعي

تعتبر المعضلة الاجتماعية نتاجا لسياسات همشت القطاع الاجتماعي مقابل ما هو اقتصادي، الشيء الذي أوصل المغرب إلى وضعية مزرية على مستوى الاجتماعي.

1. الفقر

إن المغرب كغيره من البلدان السائرة في طريق النمو يعاني من آفة الفقر حيث عرف معدل الفقر النسبي اتجاها عاما نحو الانخفاض حيث انتقل من56% بين سنتي 1959-1960 إلى 34.5% سنة2004 ولم يتراجع عدد الفقراء في واقع الأمر بنسبة مطلقة إذ ظل عددهم يناهز خمسة ملايين فردا وحسب نتائج بحث سنة 2004 حول مستوى عيش الأسر فإن 4 ملايين من المغاربة يعيشون تحت عتبة الفقر النسبي "إنفاق سنوي أقل من 3235 درهم بالوسط الحضري و2989 بالوسط القروي" وهكذا يعيش 3 ملايين من مجمل الفقراء في القرى ومليون واحد في المدن، كما يعاني المغاربة أيضا من ضعف اقتصادي كبير "إنفاق سنوي أقل من 4500 درهم"[1].

وإذا كان العالم القروي أكثر فقرا، فإن توزيع هذه الظاهرة في العالم القروي يبقى غير متجانس، وهكذا نجد في بعض المناطق نسبا تكون أكثر ارتفاعا بثلاث مرات من النسب المسجلة في مناطق أخرى، ويسجل الشمال الغربي والوسط أقل النسب[2].

[1] المصطفى بنعلي، التدخلات الاجتماعية لأشخاص القانون العام المبادرة الوطنية للتنمية البشرية نموذجا، مرجع سابق، ص 335,

[2] محسن البلاوي، المبادرة الوطنية للتنمية البشرية ودور الجماعات المحلية، مرجع سابق، ص 22.

2. مستوى المعرفة

تعتبر المعرفة حجر الزاوية في التنمية الإنسانية، فهي أداة لتوسيع خيارات البشر وقدراتهم وللتغلب على الحرمان المادي ولبناء المجتمعات المزدهرة في القرن الحادي والعشرين[1]، فبدون إنسان متعلم لا يمكن تحقيق تنمية بشرية بالشكل الذي نردده ونصبوا إليه.

3. البطالة

تأتي البطالة في صدارة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي يعاني منها المغرب والتي تتفاقم عاما بعد عام وتؤدي إلى آثار اجتماعية وخيمة، فقبل ثمانينات القرن الماضي لم يكن المغرب بلدا ينتج العاطلين كما هو الحال اليوم بالنسبة للشباب منهم الحاملين للشهادات لا سيما بعدما أقفلت الإدارة المغربية صنبور ميزانية الدولة المخصصة للتوظيفات.

وتبقى سياسة التقويم الهيكلي من بين الأسباب التي ساهمت في تفجير معضلة البطالة بالمغرب، فهذه السياسة بدأت بتقليص كبير جدا بخصوص التوظيفات في الإدارة العمومية.

4. الصحة

ويتمثل عجز المنظومة الوطنية للصحة في النقص الكبير للخدمات الصحية، فنسبة التغطية الجغرافية للشبكة الصحية تبقى جد محدودة، حيث نجد مركز صحي أساسي واحد لساكنة مكونة من 12.000 فرد، وسرير واحد ل900 فرد، و طبيب واحد لكل 100.000 نسمة، وفضلا عن هذا النقص تتسم استفادة السكان من أنظمة التأمين الصحي بضعف ملحوظ حيث ضلت نسبتها مستقرة في 17% من مجموع السكان قبل اعتماد التغطية الصحية الإجبارية.

5. الإعاقة

يقدر عدد الأشخاص في وضعية إعاقة إلى حدود سنة 2004 ب5.1% من الساكنة العامة أي ما يعادل 1.530.000 شخص، حيث تتعدد أسباب هذه الإعاقة إذ نجد في المقام الأول38.4% نتيجة ظهور حالات مرضية بعد الولادة و24.4% يعود سببها إلى الحوادث وعلى

[1] إبراهيم قويدر، نحو إقامة مجتمع المعرفة حقوق الإنسان العرب، دار الكتب الوطنية بنغازي، ليبيا-2005، ص 13.

رأسها حوادث السير وحوادث الشغل، حيث نجد 52% فقط من الأشخاص المعاقين منخرطون في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ومن بين هؤلاء نجد 11% تستفيد من تغطية شاملة لتكاليف العلاج.

ويلاحظ أن أكثر الإعاقات شيوعا في أوساط الذكور بنسبة 53.4% مقابل 46.6% من النساء، ويوجد في المغرب حاليا حوالي 817.000 شخصا من جنس الذكور في وضعية إعاقة مقابل 713.000 من جنس الإناث، منهم 894.000 شخص يعيشون في الوسط الحضري والذين يشكلون 58.4% من مجموع هذه الساكنة[1].

6. السكن

يمثل السكن مستوى آخر تتجلى فيه عدم المساواة والعجز الاجتماعي بوضوح كما يعد رهانا اجتماعيا حقيقيا ومكونا من مكونات التنمية، ولازالت معضلة السكن غير اللائق تتفاقم بالوسط الحضري لارتباطها بالهجرة القروية الناتجة عن تعاقب سنوات الجفاف.

خلال العقدين الأخيرين تزايد عدد المساكن إذ ارتفع بحوالي 2.333.125 وحدة سكنية ما بين 1982 و2001، وذلك بزيادة سنوية متوسطة تصل إلى أكثر من 120 ألف وحدة أي بوتيرة 2.5%.

وقد بلغ حجم الحظيرة السكنية المتوفرة 4024000 مسكن، موزعة على 3019000 مسكن يستعمل بصفة رئيسية و492000 مسكن فارغ و119000 مسكن يستعمل كسكن ثانوي وأخيرا 394000 مسكن مستعملا لأغراض مهنية[2].

ويوجد 959000 مسكن غير قانوني تضم 500000 أسرة و258000 وحدة سكنية بمثابة سكن هش ودور صفيح التي تسكن بها 284000 أسرة.[3]

---

[1] Enquête nationale sur le handicap réalisée par le secrétariat de l'état chargé de la famille de l'enfance et des personnes handicapées 2004 .

[2] سوميه حنون، الحكامة المحلية الجديدة "المبادرة الوطنية للتنمية البشرية نموذجا"، مرجع سابق، ص 48.

[3] التقرير الاستراتيجي المغربي. مركز الدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية، العدد الثامن. سنة 2003-2004. ص 417-418.

ويقدر عدد الأسر التي تقطن أحد أنواع السكن غير اللائق أي دور الصفيح أو السكن العشوائي ب 780.000 أسرة أي 4 مليون فردا، وقد مكنت المجهودات المبذولة الرفع من عدد السكن الاجتماعي والحد من عدد دور الصفيح، وهكذا انخفضت نسبة عدد الأسر القاطنة بسكنات هشة أو بدور الصفيح من 21.4% سنة 1971 إلى 8.2 % سنة 2004[1].

8. تصاعد حدة الإجرام:

إن تزايد نسبة الفقر وانتشار البطالة والتهميش إلى الحد الذي باتت فيه تهدد استقرار النظام، كانت عوامل كافية لإعادة المعضلة الاجتماعية إلى مركز العمل السياسي، من خلال طرح تصورات وبرامج تكون كفيلة بمعالجة هذا الوضع الذي أصبح ينذر بكارثة اجتماعية قد تهدد الإستقرار السياسي الذي يعرفه المغرب[2].

ثانيا: بطء النمو الاقتصادي

إن الخاصية الرئيسية المميزة للنمو الاقتصادي بالمغرب مند خمسين سنة الفارطة تتمثل في شدة تأرجحه، وذلك نتيجة لارتباطه الوطيد بالسوق العالمية وتقلباته المفاجئة بحيث سجلت نسبة النمو حسب المبيان أعلاه 22% ما بين 1990و1997 لتبلغ نسبة 3.60%ما بين سنة 1998 و2002، لترتفع بعد ذلك سنة2003 بمعدل 5.50% ثم لتتراجع سنة 2004 بمعدل 2.20%، وبذلك شهد المغرب مند سنة 1998 نموا إيجابيا لكنه سرعا نما انخفض إلى أدنى مستوياته سنة 2004، هذا التذبذب يعيق تنمية البلاد أكثر مما يعرقل مستوى النمو نفسه فضلا عن كونه يؤدي إلى انعدام القدرة التوقعية لمجريات التدابير الاقتصادية وذلك على حساب الاستثمارات وملائمة السياسة المالية[3].

[1] تقرير الحمسينية، المستقبل يشيد والأفضل ممكن، ص 41.

[2] سوميه حنون، الحكامة المحلية الجديدة "المبادرة الوطنية للتنمية البشرية نموذجا"، مرجع سابق، ص 49.

[3] كلمة السيد الوزير الأول أمام مجلس النواب بتاريخ 30 ماي 2005.

الفرع الثاني: أولويات المبادرة

تقوم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية على مجموعة من الأسس والمرتكزات المرجعية الدولية والوطنية التي يدور رحاها حول التصدي للمعضلة الاجتماعية بالمغرب، وتؤطر في نفس الوقت للآليات والهياكل الداعمة لتحسين مؤشر التنمية البشرية [1].

الفقرة الأولى: محاربة الفقر في المجال القروي

تندرج القاعدة الفلسفية لهذا البرنامج في إطار سياسة تشاركية ومندمجة تحتل فيها المكونات الاجتماعية والتربوية موقع الصدارة، فالجماعة هي الكيان الجغرافي والإداري المستهدف بامتياز لتطبيق برامج تسعى إلى تنمية المناطق القروية اجتماعيا واقتصاديا، ويستهدف هذا البرنامج الجماعات القروية التي يتجاوز معدل الفقر فيها30% من السكان أي 360 جماعة قروية "متوسط الساكنة للجماعة القروية حوالي 10.300 نسمة" بحيث سيستفيد من هذا البرنامج حوالي3.5 مليون شخص،

ويتمحور برنامج محاربة الفقر في الوسط القروي حول[2]:

1. دعم الاستفادة من التجهيزات والخدمات الاجتماعية الأساسية:

يروم هذا البرنامج على المستوى الصحي دعم العمليات التجمعية للاستفادة من الخدمات الصحية الأساسية، وذلك بالرفع من نسبة الولوج للخدمات الصحية الأولية لاسيما الرفع من معدل التردد على المراكز الصحية والاستشارات الطبية قبل وبعد الولادة، كما يحظى الجانب التربوي في هذا البرنامج بأهمية كبرى من خلال محاربة ظاهرة الانقطاع المدرسي وذلك عبر توفير النقل المدرسي ودعم برامج محو الأمية والاهتمام بالتكوين المهني[3].

---

[1] سوميه حنون، الحكامة المحلية الجديدة "المبادرة الوطنية للتنمية البشرية نموذجا"، رسالة لنيل دبلوم الماستر في القانون العام، جامعة الحسن الثاني، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية المحمدية، السنة الجامعية 2009/2008، ص 49.

[2] برنامج محاربة الفقر في المجال القروي"-الوثائق الرسمية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

[3] محسن البلاوي، المبادرة الوطنية للتنمية البشرية ودور الجماعات المحلية، مرجع سابق، ص 32

2. دعم الأنشطة المدرة للدخل:

سيهدف برنامج محاربة الفقر في هذا الإطار دعم التعاونيات المحلية للإنتاج الفلاحي ولتربية المواشي، بالإضافة إلى تشجيع الصناعة التقليدية والمشاريع المحلية التي تهتم بتربية النحل والسياحة القروية[1]، ويحظى جانب القروض الصغرى بأهمية كبرى وذلك بتقريب مؤسسات القروض الصغرى من أجل دعم المشاريع الصغرى، وعلاوة على ذلك يهدف هذا البرنامج إلى العناية بالجانب الإيكولوجي للعالم القروي وذلك عبر تشجيع العمليات التي تستهدف المحافظة على البيئة[2].

3. التنشيط الاجتماعي والثقافي والرياضي:

يروم برنامج محاربة الفقر في الوسط القروي دعم مزاولة الرياضة من خلال تكوين الفرق وتوفير التجهيزات الأساسية كالملاعب، كما يهتم أيضا بدعم التظاهرات الفنية والثقافية من خلال تشييد المسارح والخزانات ودور الشباب.

4. تقوية الحكامة والقدرات المحلية:

يروم برنامج محاربة الفقر في هذا الجانب تشجيع ودعم تنظيم ملتقيات إعلامية وتحسيسية لفائدة الشباب والنسيج الجمعوي بالإضافة إلى استهداف الفاعلين المحليين بغية تقوية قدراتهم في تسيير الشأن المحلي[3].

ويرجى من برنامج محاربة الفقر في المجال القروي تقليص معدل الفقر بما لا يقل عن10%، وذلك لن يتأتى في نظرنا إلا بدعم وتعزيز الحكامة المحلية من خلال التخطيط الممنهج البعيد المدى وفق أسلوب تشاركي ملموس[4].

[1] سوميه حنون، الحكامة المحلية الجديدة "المبادرة الوطنية للتنمية البشرية نموذجا"، مرجع سابق، ص 51

[2] محسن البلاوي، المبادرة الوطنية للتنمية البشرية ودور الجماعات المحلية، مرجع سابق، ص 32.

[3] سوميه حنون، الحكامة المحلية الجديدة "المبادرة الوطنية للتنمية البشرية نموذجا"، مرجع سابق، ص 52.

[4] محسن البلاوي، المبادرة الوطنية للتنمية البشرية ودور الجماعات المحلية، مرجع سابق، ص 34.

الفقرة الثانية: محاربة الإقصاء في الوسط الحضري

يتوخى برنامج محاربة الإقصاء الاجتماعي في المجال الحضري مساعدة الفاعلين المحليين من أجل بلورة برامج ومشاريع تروم توفير الظروف الاجتماعية المناسبة، وتمكين الطبقات التي تعاني من وضعية هشة من الاستفادة من البنيات الاجتماعية الأساسية والخدمات المرتبطة بها، جاعلة بذلك من الإدماج الاجتماعي في الوسط الحضري توجها استراتيجيا لمحاربة الفقر والإقصاء الاجتماعي، ويستهدف هذا البرنامج 250 حي، حيث سيستفيد منه قرابة مليون ونصف شخص، وتتلخص محاور برنامج محاربة الإقصاء الاجتماعي بالمجال الحضري في:

1. تأهيل البنيات التحتية الأساسية وتحسين الخدمات الاجتماعية:

يقصد بالبنيات التحتية (الطرق، التطهير، شبكة توزيع الماء والكهرباء، الإنارة العمومية) فغالبية الأحياء العشوائية أو مدن الصفيح لا تتوفر على التجهيزات الضرورية لذا يتعين إحداث هذه البنيات الاجتماعية الأساسية، أما بالنسبة للمدن العتيقة فتعاني بنياتها من وضعية متدهورة الشيء الذي يتطلب إعادة تأهيلها بكيفية شاملة، كما يتعين أن توفر الإنارة العمومية ومختلف التجهيزات الضرورية داخل الأحياء الفقيرة من أجل الرفع من المستوى الاجتماعي لساكنتها[1] .

2. **تحسين الخدمات الاجتماعية:**

وذلك من خلال بناء المدارس الابتدائية والمراكز الصحية التي يجب أن تتوفر عليها الأحياء المستهدفة، كما يتوخى هذا البرنامج تنظيم عملية جمع النفايات المنزلية وإيجاد الحلول المناسبة لمعالجتها[2]، أما على المستوى البيئي فسيقوم هذا البرنامج بإنشاء فضاءات خضراء تتوفر على أماكن للعب الأطفال، حيث يبقى الشباب والنساء إحدى الفئات المعرضة للفقر والتهميش

[1] مذكرة توجيهية للوزير الأول بشأن إنجاز مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بالنسبة للفقرة الممتدة من 2006-2010، دجنبر 2005

[2] سوميه حنون، الحكامة المحلية الجديدة "المبادرة الوطنية للتنمية البشرية نموذجا"، مرجع سابق، ص 54.

والانحراف، لدى وجب الاهتمام بالتكوين التأهيلي باعتباره أداة ناجعة للرفع من قدرات هؤلاء وتحصينهم ضد مسببات الفقر[1].

3. تشجيع الأنشطة المدرة للدخل:

تعتبر الأنشطة المدرة للدخل من بين الآليات الضرورية للإدماج الاجتماعي للفئات المستهدفة[2]، وذلك بتشجيع المبادرات الرامية إلى إنشاء المقاولات والتعاونيات وتنظيم تجارة القرب (الباعة المتجولين) بغية توفير مداخيل قارة للساكنة المحلية[3].

4. المواكبة الاجتماعية:

تتركز المواكبة الاجتماعية في وضع فضاءات داخل الأحياء لتوفير مجال أوسع لإشراكهم والتنسيق معهم بغية إدماجهم الاجتماعي عبر تقوية المؤسسات الاجتماعية الموجودة، وإنشاء مراكز الاستماع والتوجيه لفائدة النساء في وضعية صعبة، كما يسعى هذا البرنامج إلى التحسيس والتربية على المواطنة والانتماء للحي وللحياة الجماعية[4].

الفقرة الثالثة: برنامج محاربة التهميش

يتوخى برنامج محاربة التهميش الاجتماعي مكافحة الهشاشة الاجتماعية القصوى وذلك بتأمين الظروف اللازمة للعيش الكريم وتوفير متابعة دقيقة بغية إدماج وإعادة إدماج الأشخاص المستهدفين داخل الدورة السوسيو-اقتصادية بحيث سيستفيد من هذا البرنامج 50.000 شخص[5]، ويستهدف برنامج محاربة التهميش أساسا إلى:

1. تأهيل الإمكانيات المتوفرة وخلق طاقات استيعابية جديدة:

وذلك عبر تخصيص برامج الاستيعابية وخلق مراكز جديدة، وفي هذا الإطار سيتم برمجة الأعمال الواجب القيام بها على الصعيد الجهوي في إطار مخطط مديري يتم وضعه من طرف

[1] محسن البلاوي، المبادرة الوطنية للتنمية البشرية ودور الجماعات المحلية، مرجع سابق، ص 35.

[2] سوميه حنون، الحكامة المحلية الجديدة "المبادرة الوطنية للتنمية البشرية نموذجا"، مرجع سابق، ص 54.

[3] محسن البلاوي، المبادرة الوطنية للتنمية البشرية ودور الجماعات المحلية، مرجع سابق، ص 35.

[4] برنامج محارب الإقصاء الاجتماعي في المجال الحضري" الوثائق الرسمية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

[5] سوميه حنون، الحكامة المحلية الجديدة "المبادرة الوطنية للتنمية البشرية نموذجا"، مرجع سابق، ص55.

السادة عمال الأقاليم والعمالات المكونة للجهة استنادا على إحصاء دقيق للسكان المستهدفين وجرد للإمكانات المتوفرة[1].

2. مقاييس مراكز الاستقبال:

إن مراكز الاستقبال التي سيتم إنشاءها أو تجديدها يجب أن تتطابق في إنشائها مع المقاييس المحددة في هذا الإطار كالطاقة الاستيعابية التي يجب أن تعادل 150 نزيلا بكل مركز مع توفير 10أمتار مربعة لكل مستفيد داخل هذه المركز، وفي هذا الإطار سيتم تزويد المراكز الاجتماعية بالموارد البشرية الكافية سواء كان ذلك عن طريق إعادة انتشار موظفي الدولة أو الجماعات المحلية أو توظيفات جديدة أو عن طريق العمل التطوعي، وتجب الإشارة بخصوص آليات تسيير هذه المراكز فإنها تسير من طرف موظفين عموميين أو جماعيين ومجلس إدارة تترأسه السلطة المحلية المختصة كما يضم أيضا الجمعيات النشيطة في المجال الاجتماعي.

3. تحسين خدمات مراكز الاستقبال:

بالنسبة لمراكز استقبال الفئات المستهدفة ينبغي تأمين حد أدنى من الخدمات، فخدمة الإيواء تصاحبها الخدمات المرتبطة بالتغذية والتجهيزات الصحية والتنظيف والتأطير الطبي والشبه الطبي وكذا التجهيزات الوقائية، وعلى هذا الأساس يمكن إغناء الخدمات في مراكز الإيواء عن طريق الشراكة مع القطاع الجمعوي، وكذا تعبئة السلطات العمومية حول إنشاء مشاريع محددة[2].

الفقرة الرابعة: البرنامج الأفقي

البرنامج الأفقي للمبادرة هو برنامج وطني، لدعم العمليات ذات الوقع الكبير على التنمية البشرية على صعيد كافة الجماعات القروية والحضرية غير المستهدفة، وذلك من خلال اقتراح مشاريع على مستوى العمالات والأقاليم .

[1] محسن البلاوي، المبادرة الوطنية للتنمية البشرية ودور الجماعات المحلية، مرجع سابق، ص 36.

[2] برنامج محاربة التهميش" الوثائق الرسمية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

و يهدف البرنامج إلى تمويل[1] :

❖ المشاريع ذات الوقع الكبير على التنمية البشرية، خاصة بالنسبة للجماعات القروية والمراكز الصغرى والأحياء الفقيرة والغير مستهدفة، وذلك حسب مسطرة طلب مشاريع على المستوى الإقليمي، مفتوحة لفائدة الجماعات المحلية والنقابات والغرف المهنية والجمعيات وباقي المجموعات الفاعلة في مجال التنمية البشرية وكذا التعاونيات...الخ .

❖ برامج تقوية ودعم الكفاءات المحلية والتكوين والخبرة وتقديم المساعدة التقنية لفائدة:

- اللجان الإقليمية والمحلية للتنمية البشرية
- اطر ومستخدمي الجماعات المحلية والعمالات والأقاليم والمصالح اللامركزية للدولة والمؤسسات العمومية والجمعيات المساهمة في أنشطة ومشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية .
- مختلف الفاعلين الاجتماعيين خاصة في مجال محاربة الفقر.

❖ دعم جمعيات القروض الصغرى

❖ دعم التواصل والتسيير خاصة على مستوى النقل والإيواء بكلفة لا تتجاوز 10 من مجموع الغلاف المخصص للبرنامج الأفقي.

المطلب الثاني: المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بين إرادة التطبيق وإكراهات الواقع

في ظل الصعوبات التي يطرحها الواقع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، هناك مجموعة من الآليات الخاصة بتفعيل مضمون "المبادرة الوطنية للتنمية البشرية" (الفرع الأول)، قصد تجاوز مختلف الإكراهات التي تعترض تطبيق هذه المبادرة (الفرع الثاني).

الفرع الأول: آليات تطبيق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية

جاءت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية لتتوج المجهودات التي تقوم بها الدولة والجماعات الترابية على المستوى الاجتماعي، وتحقيق التقائيتها .

[1] Circulaire n36، Orientations Méthodologiques pour la mise en œuvre de l' INDH pour 2007.

ولأجل السهر على تطبيق برامج ومخططات المبادرة رصدت العديد من الآليات والأجهزة التي تعتمد على مبادئ المجالية واللامركزية والاندماج والمشاركة (الفقرة الأولى)، وذلك وفق جدولة زمنية (الفقرة الثانية)، بالإضافة إلى تعبئة الموارد المالية الضرورية الكفيلة بإنجاز البرامج والمشاريع المسطرة[1] (الفقرة الثالثة).

الفقرة الأولى: الأطراف المتدخلة في تطبيق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية

تنبني "المبادرة الوطنية للتنمية البشرية" على المقاربة التشاركية والحكامة الجيدة كأسلوب ناجع لإنجاز مشاريع اجتماعية تنطلق من الحاجيات المعبر عنها من طرف الساكنة المستهدفة، وما دامت الحكامة هي العنصر الأساسي للمبادرة فقد تم تبني فكرة "حكامة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية"، وبالتالي إعداد أجهزة خاصة بهذا الصدد، ويتعلق الأمر بمجموعة من الآليات المؤسساتية التي تتوزع بين ما هو مركزي وما هو محلي، مع إحداث مرصد وطني للتنمية البشرية.

يتألف جهاز الحكامة على الصعيد المركزي من لجنة استراتيجية للتنمية البشرية مشتركة بين الوزارات برئاسة الوزير الأول، مكونة من أعضاء الحكومة والمؤسسات والهيئات العمومية، وتوجد إلى جانبها لجنة مديرية تسمى "لجنة قيادة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية برئاسة الوزير الأول أيضا، وتتكون من "وزارة الداخلية" التي تقع في مركز التدبير نظرا لقدرتها على تأطير وتغطية التراب الوطني، و"وزارة المالية" التي تسير على جانب التمويل، بالإضافة إلى "وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة والطفولة"، وهي التي تعمل على تمكين الجمعيات من لعب دور في تسيير السياسية المحلية، فضلا عن كتابة الدولة المكلفة بالتنمية القروية" التي وكل إليها دور تقريب ومقاربة مشاريع المبادرة للعالم القروي.

والهيئات العمومية، بالإضافة إلى لجنة مديرية برئاسة الوزير الأول مكونة من وزارات الداخلية والمالية والتنمية الاجتماعية والتنمية القروية، وتنحصر أدوارها في:

- تحديد الإطار المالي.

[1] سوميه حنون، الحكامة المحلية الجديدة "المبادرة الوطنية للتنمية البشرية نموذجا"، مرجع سابق، ص 54.

- رصد موارد تتناسب والتجمع الاقليمي للمبادرات المحلية للتنمية البشرية، وتتطابق مع التوجهات العامة للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية.
- التواصل المؤسساتي.
- إنعاش التعاون الدولي.
- التتبع العام لمؤشرات التنمية البشرية والتقييم العام للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

أخيرا وعلى المستوى الجهوي، يسهر الوالي على " اللجنة الجهوية للتنمية البشرية " التي تضم إلى جانب هذا الأخير عمال الأقاليم والعمالات، ورئيس المجلس الجهوي ورؤساء مجالس العمالات والأقاليم، والمصالح اللامركزية للدولة والمؤسسات العمومية المعنية، بالإضافة إلى ممثلي النسيج الجمعوي الجهوي وقطاع القروض الصغرى والقطاع الخاص[1].

ويتمحور دور "اللجنة الجهوية للتنمية البشرية" في خلق انسجام شامل بين المبادرات الإقليمية للتنمية البشرية وتنظيم الأنشطة المشتركة على المستوى المحلي، مع العمل على خلق انسجام بين برامج الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات المحلية وعمليات المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

الفقرة الثانية: الجدولة الزمنية لتفعيل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية

من أهم عناصر الحكامة الإدارية التي تم تفعيلها ضمن البرنامج العام للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية عنصر التخطيط الزمني، وهو ما يضمن الفعالية باعتماد خطة عمل تتضمن برامج تم إعدادها وفق جدولة زمنية محددة.

وهكذا فقد أكد خطاب جلالة الملك بمناسبة ثورة الملك والشعب في 20 غشت 2005 على أن الدفعة الأولى لتفعيل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية ينبغي أن تقوم على معايير موضوعية تراعي مستوى ودرجة الاستعجال، والحاجة الملحة للمستهدفين بالتأهيل الاجتماعي، وهو ما يفرض إعطاء الأسبقية لحوالي 360 جماعة قروية و250 حيا حضريا يعدون الأشد فقرا

[1] المصطفى بنعلي، التدخلات الاجتماعية لأشخاص القانون العام المبادرة الوطنية للتنمية البشرية نموذجا، مرجع سابق، ص 359.

وتهميشا، فضلا عن الفئات والأشخاص الذين يتواجدون في وضعية صعبة ويعانون الإقصاء أو الإعاقة، ولذلك فقد تم تكليف "مرصد التنمية البشرية" بإعداد بحوث ميدانية وخبرة حول قضايا الفقر وتتبع تقييم عمل المبادرة .

أما على الصعيد المحلي فقد انطلقت الأشغال منذ الإعلان عن انطلاق المبادرة بإحداث اللجن الإقليمية وأقسام العمل الاجتماعي بالعمالات وإعداد المشاريع وبرنامج 2005 الاستعجالي، وانطلاقا من شهر أكتوبر 2005، شرع في تحديد 360 جماعة و250 حيا تعتبر الأقل حظوة لاقتراحها في إطار العمليات الكثيفة للمبادرة والمصادقة عليها من طرف اللجن الإقليمية، ناهيك عن إعداد خرائط جهوية للسكان المستهدفين من برنامج محاربة التهميش[1].

وهنا يلزم الإشارة إلى ملاحظة أساسية مفادها أن المبادرة من خلال برنامجها الاستعجالي الذي عم بالأساس الشق الثاني من سنة2005، كان بهدف أساسا إلى التركيز على مشاريع نموذجية تعزز ترسيخ روح المبادرة الوطنية ومقاصدها لدى جميع الفاعلين المحليين، وبالتالي كان نموذجا لأخذ فكرة عامة ومهمة عن منهجية ومساطر وفلسفة المبادرة العامة على أساس أخذ التجربة والخبرة في التعامل مع البرامج المندرجة على المدى المتوسط والمدى البعيد[2].

كما تم تحديد يونيو 2006 لإعطاء انطلاقة عمليات خلق الانسجام بين البرامج القطاعية على الصعيد الجهوي وإنهاء إعداد مخططات التنمية الاقتصادية والاجتماعية من طرف المجالس المنتخبة الجماعية والاقليمية، والتطبيق التام لمبادئ التخطيط التشاركي وانسجام البرامج بإنهاء إعداد التخطيط المتعدد السنوات للمبادرة، وإنهاء عمليات تحقيق الانسجام بين مخططات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمليات المبرمجة في المبادرة المحلية للتنمية البشرية والعمليات القطاعية.

أما بخصوص الاستحقاقات على المدى البعيد، فإن هدف المبادرة الاستراتيجي كان هو الارتقاء بمؤشرات التنمية البشرية للمغرب إلى مستوى البلدان المتقدمة، وذلك أن المبادرة

[1] محسن البلاوي، دور الجماعات المحلية في تحقيق أهداف المبادرة الوطنية للتنمية البشرية ومعيقاته، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، سلسلة دراسات، العدد 80، 2008، ص 89.

[2] لبنى الشنتوف، دور آليات الحكامة الإدارية في تفعيل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية. مرجع سابق، ص200.

الوطنية ليست مشروعا مرحليا ولا برنامجا ظرفيا عابرا، وإنما هي مشروع مفتوح باستمرار هدفه تحقيق المشروع الوطني الحداثي وإرساء قواعد الدولة الديمقراطية المتقدمة.

وهكذا فقد كانت سنة 2007 بداية تحقيق التطبيق الكامل لمبادئ التخطيط الاستراتيجي والتشاركي في تسيير الشأن التنموي المحلي، عبر إرساء عمليات أهمها وضع برمجة متعددة السنوات المشاريع التنمية البشرية أو الاندماج التام للمخططات الجماعية مع البرامج الموازية لها قطاعية كانت أم منسوبة إلى المبادرة الوطنية.

أما سنة 2008 فقد شكلت سنة تعزيز الحكامة بامتياز، إذ تم خلالها وضع مخطط عمل لتفعيل دور الجماعات المحلية في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وهو ما تطلب من كافة القطاعات الحكومية اتخاذ القرارات الإدارية والمالية التي تمكنها من الوسائل الضرورية لضمان استعمال أنجع للموارد المتاحة بغية ملاءمة برامجها، وتحقيق الانسجام بينها.

الفقرة الثالثة: تمويل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية

مباشرة بعد الإعلان عن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية تم إنشاء حساب مرصد لأمور خصوصية رصدت له موارد مهمة تقدر ب 10مليار درهم وذلك للفترة الممتدة ما بين 2006-2010 وتلتزم في إطاره الدولة ب 6 مليار درهم أي بنسبة60% بينما تلتزم الجماعات المحلية بتوفير 2 مليار درهم أي بنسبة20%، و2 مليار درهم يساهم بها التعاون الدولي وسيتم توزيع الغلاف المالي بنسبة 2.5 مليار لكل واحد من البرامج الأربع أي بنسبة25%[1].

ويتكون الغلاف المالي لانطلاقة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية من 250 مليون درهم تساهم في إطاره الميزانية العامة ب 50 مليون درهم، والجماعات المحلية ب 100 مليون درهم، بينما يتكفل صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بتوفير 100 مليون درهم[2].

ويقدم لنا الجدول أسفله نسبة مساهمة مختلف الوحدات المتدخلة في تمويل برامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية على الفترة الممتدة ما بين 2006-2010 وهي كالآتي:

[1] أنظر مرسوم رقم 2.05.1016 الصادر في 12 جمادى الآخرة 1426 الموافق ل 19يوليو2005 بإحداث الحساب المرصد لأمور خصوصية رقم 3.1.04.06 المسمى "صندوق دعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية".

[2] محسن البلاوي، المبادرة الوطنية للتنمية البشرية ودور الجماعات المحلية، مرجع سابق، ص 38

جدول يبين نسبة مساهمة الوحدات المتدخلة في تمويل برامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية 2006-2010

مصادر التمويل	2006	2007	2008	2009	2010	المجموع ب مليار درهم	النسبة المئوية
ميزانية الدولة	1.000	1.100	1.200	1.300	1.400	6.000	60
الجماعات المحلية	300	350	400	450	500	2.000	20
التعاون الدولي	200	300	400	500	600	2.000	20
المجموع	1.500	1.750	2.000	2.250	2.500	10.000	100

ويتضح بجلاء مساهمات كل من الجماعات المحلية والميزانية العامة وكذا التعاون الدولي في تمويل برامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية على مدى الخمس السنوات.

الفرع الثاني: تقييم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وأهم الإكراهات التي تعترضها

لقد مكنت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية المسؤولين عن المصالح والإدارات المحلية من اتخاذ القرارات وذلك لملائمة برامج قطاعاتهم مع برامج المبادرة، ولأجل ذلك تم تفعيل اعتمادات مالية مصاحبة لضبط، وصرف حسابات العمليات المتعلقة بالمشاريع المبرمجة، ولهذا الغرض تم إحداث صندوق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وهو حساب خصوصي الأمر بالصرف فيه هو رئيس الحكومة والذي يتكفل بصرف نفقاته وقبض موارده وبعده العمال الآمرون المساعدون بالصرف.

وسنحاول من خلال هذا الفرع تقييم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية (الفقرة الأولى)، وكذا إبراز أهم الإكراهات التي تعترضها (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: تقييم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية

إن عملية التقييم الكمي لا نتوخى منها جرد حصيلة المبادرة فقط وإنما تحديد المسار الذي سلكته المبادرة الوطنية للتنمية البشرية خلال مرحلتين: مرحلة أولى ما بين 2005-2010 ومرحلة ثانية ما بين 2010-2015.

أولا: مرحلة البناء والتأسيس 2005-2010

تم تخصيص مبلغ وقدره 10 مليار درهم مع بداية سنة 2005 ومع إعادة توزيعه ما بين 2005 و2010 بلغ 14.6 مليار درهم لفائدة الساكنة بمجموع التراب الوطني، وبالرغم من تواضعه إلا أن هذا المبلغ كبداية للتأسيس يعتبر مناسبا، وبالتالي يمكننا القول على أن كمية الموارد المالية المرصودة ليس مشكلة في حد ذاتها، وإنما الإجراءات التي تتطلبها هذه العملية والتي قد تستغرق وقتا، من أجل صرفها قد تتسبب في تأخر انجازات هذه المشاريع الواعدة، نظرا لتعقد المساطر الخاصة بالانتقاء وتمويل المشاريع.

لقد رصد المرصد الوطني للتنمية البشرية ما يناهز 23000 مشروعا منجزا، 84% منها قيد الإنجاز أو في طور التشغيل خلال هذه المرحلة[1]، وتعتبر هذه الحصيلة لابأس بها من الناحية العددية، أما من ناحية التوزيع فإن الأمر يختلف حيث لم تشكل الأنشطة المدرة للدخل سوى 16.3 % فقط من العدد الإجمالي للمشاريع ولم تستهلك سوى8.6% من النفقات المخصصة، وبالتالي فإنها لا تمثل سوى حصة ضئيلة من مجموع مشاريع المبادرة سواء من حيث العدد أو التمويل، لهذا فإن النقص الحاصل يتطلب إخراج وإعادة تأطير الأنشطة المدرة للدخل نظرا للنجاعة التي تكتسيها والتشغيل الذاتي وأيضا لما لها من أثر في ترسيخ التماسك الأسري، وتقليص من نسبة الفقر.

وحسب المرصد الوطني فإن النفقات الخاصة لبرنامج مكافحة الفقر في الوسط القروي كانت أقل مما كان متوقعا بنسبة20.4 %، كما أن حصيلة الانجازات تبين أنه قد تلقى54.3% من

[1] المرصد الوطني للتنمية البشرية، تقييم منجزات المرحلة الأولى من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية (2005-2010) وآثارها على الساكنة المستهدفة ابريل 2013، ص5.

عدد المشاريع، واستفاد فقط 36.4% من إجمالي الاعتمادات، و 42% من الاعتمادات الخاصة بالمبادرة الوطنية للتنمية البشرية[1].

إن هذه الحصيلة تبين بوضوح ضعف هذا البرنامج وعدم قدرته على تلبية احتياجات الساكنة، وهذا راجع إلى عدم وجود تعاونيات وجمعيات حاملة لمشاريع تنموية تحقق مداخيل قارة للساكنة القروية، التي تعاني من خصاص اجتماعي، والمتمثل في تدني مؤشرات التجهيزات الاجتماعية والتربوية والصحية ونقص شديد في الدخل، وبالتالي فإننا نجد أن العالم القروي ظل معزولا بشكل ملحوظ عن جملة من المشاريع المنجزة في هذا الإطار.

إن هذا التفاوت في الحصيلة بين المجالين من شانه أن يخلق هفوة ويحد من فعالية ونجاعة هذين المجالين لأن كلاهما يكمل الآخر وليس العكس، ولهذا فإن تنمية العالم القروي أصبحت ضرورة ملحة إذ لا يمكن تصور تنمية وطنية بدون تنمية قروية، لذلك يجب إعادة النظر في صياغة الاستراتيجية التنموية والتركيز على الجماعات القروية.

وعلى هذا الأساس فإن غياب طريقة ممنهجة في وضع وتوزيع المشاريع والمتمثلة في استهداف المناطق الأكثر فقرا، يؤدي إلى تزايد الاهتمام بمناطق قريبة من مراكز القرار، على حساب أخرى تعاني من كل أشكال الحرمان ونقص في الخدمات والتجهيزات الأساسية، وعموما لقد عرفت المرحلة الأولى صعوبات في التسيير والتدبير المالي لم ترق إلى المستوى المطلوب مقارنة مع المساهمات المالية الكبيرة التي تلقتها الجماعات المستهدفة من طرف المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

ثانيا: مرحلة الاستمرارية (2010-2015)

خلال المرحلة الممتدة من 2005 إلى 2015 تم انجاز أزيد من 40 ألف مشروع بينهما 8300 مشروع مدر للدخل لفائدة 10 ملايين مستفيد يتمركزون في 50% بالوسط القروي بغلاف مالي قدره37.4 مليار، ساهمت المبادرة ب24.1 مليار درهم[2]، فمن حيث لغة الأرقام يتبين أن

[1] المرصد الوطني للتنمية البشرية، تقييم منجزات المرحلة الأولى من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية (2005-2010) وآثارها على الساكنة المستهدفة ابريل 2013، ص7.

[2] تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، المبادرة الوطنية للتنمية البشرية تحليل وتوصيات، 2013، ص 34-35 .

المساهمات التي خصصتها المبادرة لهذه البرامج تبقى مساهمات مرتفعة مقارنة مع باقي الشركاء، وبالتالي فإن الدولة تتحمل القسم الأكبر من الاعتمادات المالية المخصصة لتمويل مشاريع المبادرة مع غياب تمويل هذه البرامج من طرف باقي المساهمين، ولا تؤمن الجماعات المحلية سوى30.1 % [1] من تمويل البرامج في الوسط القروي، و9.1% في الوسط الحضري، ويطرح تزايد قيمة المبادرة الوطنية في كل مرحلة جديدة إشكالية تحمل ميزانية الدولة أعباء مصاريف أخرى، في حين من الممكن أن تستفيد منها قطاعات أخرى، لذلك يجب على الدولة أن تعمل على جلب واستقطاب عدد أكبر من الشركاء لتمويل هذه البرامج.

إن الوضعية الحالية لمنظومتي التعليم والصحة تدفعنا للتساؤل عن أي دور يمكن أن تلعبه المبادرة الوطنية للتنمية البشرية للرفع من جودة التعليم والصحة؟ فمن المؤكد أن دور المبادرة لن يكون مؤثرا نظرا لأنها غير معنية لوحدها، بل تتقاسم هذا الدور مع وزارتي الصحة والتعليم، فضلا عن وجود شركاء يؤثرون على هذين القطاعين، فمادامت الجهود المبذولة لتحسين وضعية الصحة والتعليم في المغرب غير فعالة، فإن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية لن تستطيع لوحدها تحقيق أهدافها المسطرة لإنجاح المشاريع التي تستهدف الصحة والتعليم.

وعموما فإن المرحلة الثانية تعتبر بمثابة استمرارية لنفس النهج التي اعتمدت في المرحلة الأولى، كونها لم تستفد من الأخطاء المنهجية المتكررة، وكذلك فإن القيمين على المبادرة لم يحاولوا تحسين الأداء على مستوى التسيير والتدبير، فرغم تجاوز بعض الضغوطات إلا أن هناك معيقات أخرى بنيوية تؤثر سلبا على فعاليتها، وتتجلى في الخلط بين برامج الجماعات وبرامج المبادرة، وصعوبة تدبير المشاريع من طرف العديد من الجمعيات، ناتجة عن ضعف في التأطير والتكوين لدى الفاعلين المعنيين بتدبير المشاريع، وبالتالي يمكننا القول على أن هذه الحصيلة المتواضعة تبقى محكومة بمجموعة من الاختلالات التي شابت صياغة وتفعيل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية[2].

[1] المرصد الوطني للتنمية البشرية، تقييم منجزات المرحلة الأولى من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية (2005-2010) وآثارها على الساكنة المستهدفة ابريل 2013، ص8

[2] حكيمة ماهر، المبادرة الوطنية للتنمية البشرية: تأملات وإشكالات، مرجع سابق، ص 323.

الفقرة الثانية: إكراهات تنفيذ المبادرة الوطنية للتنمية البشرية

فبالرغم من المشاريع والأنشطة والمنجزات التي سجلتها المبادرة في إطار تحقيق مخططاتها الكبرى وتنفيذ سياساتها التنموية، إلا أن كل ذلك لا ينفي وجود معيقات واكراهات تشكل عائقا أمام تنفيذ السياسات العمومية للمبادرة الوطنية والمتمثلة أساسا في:

✓ اكراهات فلسفية: تتمثل أساسا في عدم استيعاب الفلسفة الجديدة خصوصا المجتمع المدني، ويرجع الأمر إلى ضعف الدور الإعلامي الذي يراد منه إطلاع الجميع بفحوى المبادرة، وببرامجها وفلسفتها، وعدم اقتصاره على الهيئات واللجان المتصلة مباشرة بالمبادرة، أو الباحثين الجامعيين، الشيء الذي يجعل المبادرة برنامجا فئويا، في حين أنه برنامج منفتح على كل طاقات المجتمع.

✓ اكراهات إدارية: تتمثل أساسا في الثقل البيروقراطي، مع الدور الذي أعطي للإدارة الترابية في الإشراف على برامجها، وهذا راجع بالأساس إلى جدية البرنامج من جهة وكذلك إلى قدرة الإدارة على تدبير مالية المبادرة.

✓ اكراهات مالية: إذا كان البحث العلمي عاملا أساسيا في التنمية البشرية ويلعب دورا مهما في النهوض بها، فإن انغلاقه وعدم استفادته من ميزانية مريحة، يؤدي إلى محدودية مردوديته، لتبقى ضئيلة بالمقارنة مع ما هو منتظر منه في هذا الإطار، هذا بالإضافة إلى ما تعرفه الجماعات المحلية، قروية أو حضرية من نقص مهول في ميزانيتها، إذ تصبح عاجزة عن سد احتياجاتها فيما يخص الشق المتعلق بالتجهيز والاستثمار وحتى التسيير، فبالأحرى المساهمة في برامج التنمية البشرية.

بالإضافة إلى هذه الاكراهات، فقد تظهر إكراهات كبيرة يصعب معها إيجاد حلول آنية، تتمثل في:

- عدم التمكن من التحكم في أجندة الإصلاحات،
- الاستسلام للإكراهات الظرفية،
- عدم بلوغ السقف المطلوب والوثيرة الكافية في العمل الإصلاحي،

- عدم تطبيق القوانين والاتفاقيات الملتزم بها، وحدوث أزمة خارجية أو داخلية حادة، الشيء الذي يستدعي اعتماد مجموعة من التدابير الاحترازية لتجنب الوقوع في هذه المشاكل.